

لانه استوفى عدد الطلاق فلا تخل له الا بعد وجود حسي شرابط  
 في المدخول بما وعلي وجود ما عدا الاول منها في غيرها الاول  
 انقضاء عدتها من المطلق والثاني تزويجها وامهائنها بغيره  
 تزويجها صحيحا والثالث دخول الغير بها واحايتها باء بوج  
 حشمتها او قدمها من منطوقها فقبل المرأة لا بد بها بشرط  
 الانتظام في الذكر بالفضل لا بالقوة على الاصح وكونه الموجب عن  
 جماعة لا طلاقا لا ياتي منه ذلك او ياتي منه وهو موقوف لان  
 نكاحها انما ياتي بالاجبار وقد مر انه حتم فليجوز مما وقع ليفي  
 النساء الجهاد من الحيلة لرفع العار عن النكاح مالم يصح  
 تزويج وطبه علمك لها لينفخ النكاح وقد قيل ان بعض النساء  
 فعل ذلك واعادها فلم يوفق الله بهنما فترقا وانما حتمت علي  
 ان ان تخلل تنفيها من الطلاق الثلاث وتكونه نقالي فان طلقتها  
 ابي الثالثة فلا تخل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وعلم بذلك  
 انه ان اطلق زوجته الاثنتي ثلاثا ان كان حرا او طليقتي ان كان عبدا  
 فتمثلها قبل التخليل لا يحل له وطبها وهو كذلك **والرابع** بيوتتها  
 من الغير **والخامس** انقضاء عدتها منه ايضا **خاتمة**  
 وساد الله تعالى جنبا علم مما تقدم ان المطلق ثلاثا لا تخل  
 لزوجه الاول الا بعد الشروط المذكورة وهو كذلك واما  
 قول الجمل انها ان خاضت نكاح اولادها ولدا ذكر احدث لطلقة  
 ثلاثا من غير ان تزوج زوجا غيره ومن غير باقي الشروط  
 المذكورة فهو قول باطل لا اصل له ولا يستدره ولا يعمل به

الاكلجا هل شامل في جملة والله سبحانه وفعالي اعلم  
**قصة** في بيان احكام الاوليا تزويجا واجارا وعده  
 واولي الوكالة من الاقارب في التزوج الاب ثم اجد اجد  
 وان علام الاخ الشقيق ثم الاخ الاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم  
 ابن الاخ للاب وان سفل ثم العم الشقيق ثم العم للاب ثم اجد  
 علي هذا الترتيب **نفس** طامه ما ذكر تنبيه على من عجز  
 الاب والجد عن الاخ والعم وليا وهو ولد لك ولا يزوج ابنتك  
 بنسوة محضة خلافا للامثلة الثلاثة والمزني لانه لا حرام  
 بينهم وبينها في النسب فاذا نكحها الي ابنتها وانسأب  
 الابن الي ابيه ولا يعني بدفع العار عن النسب فاذا كان  
 ابن ابي عم لها او معتق لها او عاص معلق لها او فاضيا  
 او وكيلها عن وليها كما قاله الماوردي زوج عمه فلا يرض  
 النسوة لانها غير منقضية لامهه فاذا اعدت العصاة  
 من النسب فالولي المعلق ثم عصاته حق الولاسا وكان  
 المعلق رجلا ام امرأة والتريك هنا كالارت في ترتيبه فيقدم  
 بعد عصبة المعلق معلق المعلق ثم عصبة وهكذا الحديث  
 الولاحة كتحية النسب والان المعلق ارحمها من الرق الي الحرية  
 فاشبه الاب في ارحامها الي الوجود وبزوج عتيقه  
 المرأة في حياتها وليها لانها ما انفقت ولاية المرأة للنكاح  
 استتبع الولاية عليها الولاية علي عتيقتها في تزويجها  
 ابوا العتقة ثم جدها على ترتيب الاوليا ولا يزوجها

وان سفل

**م** لو كان لها ابنا

احدهما من الامهين والاخر من الاب  
 لكنه احدهما من ابها كان هو الولي  
 من الاول لانه بيدي بالجد والام  
 والاول بيدي بالجد وحده ذكر ذلك  
 في اصل الروضة انتهى وعبارة الروض  
 وشهد ومثقال احد لعصبة او الولا  
 المستويها احوالها او ابنا قدم لانه ان  
 فان احدهما كان ابنا ابنا من عمه  
 احدهما من ابها والاخر ابنا فالاب مقدم  
 لذلك ويقدم عصبة اعني فلو كان  
 لها ابنا من احد معلق قدم المعلق  
 لان ابنا من عصبة ومنه يوجد  
 انه لو كان المعلق ابن عم الاب والاخر  
 شقيقا قدم الشقيق وله صرح البيهقي  
 اجمعه في